" بســـم الله الرحمن الرحيـــــــم "

تطـــــــور
مفهوم الأهمية النسبيـــــــــة
فى المحاسبة والمراجعة

دكتور محمد يوسف علـــــى
كلية التجارة ـ جامعة طنطا

مقدمـــة

يعتبر مفهوم الأهمية النسبية من المفاهيم الراسخة فى الفكر المحاسبى منذ آن بعيد. وظل مفوم الأهمية النسبية يدور حول التركيز على إعداد وعرض القوائم المالية لاظهار البنود الهامة نسبيا واغفال البنود غير الهامة أى باعتبار أن مشكلة تحديد الأهمية النسبية هى مشكلة المفاضلة بين بدائل محدده لعرض المعلومات فى القوائم المالية. وارتبط ذلك المفهوم فى الفكر المحاسبى دائماً بالاتجاه نحو التلخيص والاجمال فى المعلومات التى تحتويها القوائم المالية حتى تتفادى إغراق قارئى القوائم المالية بالتفاصيل غير الهامة.

أما في المراجعة فان مفهوم الأهمية النسبية تأثر أيضاً بالربط بين هذا المفهوم وعرض المعلومات فى القوائم المالية إنطلاقاً من معايير المراجعة المتعارف عليها لاعداد تقرير المراجع والتى تقضى بأفتراض أن القوائم المالية تفصح عن كافة الوقائع الجوهرية ما لم يرد فى التقرير خلاف ذلك .

وانطلاقا من هذا التصور المحدود لمفهوم الأهمية النسبية فأن الأبحاث قد تركزت حول إقتراح معايير مطلقة أو نسبية للحكم على الأهمية النسبية للبنود التى يتم مراجعتها . إلى حد أن البعض قد اقترح أن أى بند تبلغ قيمته أقل من ١٠٪ من صافى الدخل يعتبر غير هام ومن ١٠ - ١٥٪ يترك تقدير أهميته للمراجع ومايزيد عن ١٥٪ من صافى الدخل يعتبر هام نسبياً .

وقد شهدت الأونة الأخيرة تطورات هامة فيما يتعلق بمفهوم الأهمية النسبية فى مجال المحاسبة أفرزتها زيادة حاجة قراء القوائم المالية للمعلومات اللازمة لهم عند اتخاذ القرارات والتى تتطلب الحصول على معلومات عن التدفقات النقدية المستقبله لاتخاذها أساسا للحكم على أحوال المنشأه فى المستقبل وتقدير مخاطر وعوائد الاستثمار . وكان من نتيجة ذلك أن تزايدت محاولات الباحثين فى مجال المحاسبة والممارسين لها نحو إقتراح السبل الكفيله بتوفير أفضل معلومات ممكنة لمتخذى القرارات . وتوجت تلك المحاولات بتوصيات أصدرها المعهد الأمريكى للمحاسبين بضرورة إفصاح القوائم المالية عن معلومات عن الوحدات الفرعية للمنشأة تتناول المبيعات والأرباح والأصول التى تخص كل وحده فرعية . مما يشكل تحولا هاما فى مفهوم الأهمية النسبية يقوم على التفصيل والتحليل بدلا من التلخيص والإجمال كما كان سائداً فى الماضى .

أما فى مجال المراجعة فان هناك تطورات فرضت أبعاداً جديدة لمفهوم الأهمية النسبية فى مجال المراجعه . ومن أهم تلك التطورات زيادة إعتماد المراجعين على إستخدام أساليب المعاينة الاحصائية والذى صحبه تطور فى معايير المراجعه ألقت على عاتق المراجع مسئوليات جديدة لعل أهمها مسؤليته عن تخطيط وتنفيذ عملية المراجعه بالشكل الذى يؤدى إلى إكتشاف الأخطاء الهامة نسبياً.

كما أن معايير المراجعه تفرض على مراجع الحسابات مسئوليه دراسة وفحص وتقويم نظم الرقابة الداخلية وتحديد مواطن الضعف الهامة فى النظام وكذلك مسئولية أن تكون عملية الحصول على أدلة للإثبات متناسبة مع الأهمية النسبية للبنود محل المراجعة . هذا بالاضافة الى الاهتمام التقليدى بالأهمية النسبية عند اعداد تقرير المراجعه .

ولا شك أن هذه التطورات فى مجال المراجعه قد فتحت الباب أمام العديد من محاولات البحث بهدف وضع نماذج أو أنماط تكون عونا للمراجع عند اتخاذ قرارات الأهمية النسبية فى مراحل المراجعة المختلفة، وقد اتفقت غالبية الابحاث والدراسات فى هذا المجال على صعوبة ان لم يكن استحالة وضع معايير أو مؤشرات عامة يمكن تطبيقها والاعتماد عليها فى كافة الظروف وقد نشأ ذلك بناء على إعتقاد عام وهو أن عملية تحديد مستوى الأهمية النسبية هى عملية تقدير شخصى مهنى للمراجع فى المقام الأول تختلف من حالة لأخرى.

ولم يفلح هذا الاعتقاد العام بأن يكون نهاية للجدل الدائر والذى لم يهدأ حول الأهمية النسبية . بل على العكس فان تلك النتيجة قد فتحت الباب على مصراعيه لعديد من الابحاث والدراسات لمحاولة تحديد أو تقدير ثم تقويم أثر العوامل والمتغيرات المختلفة على التقدير الشخصى للأهمية النسبية.

والبحث الذى بين أيدينا يعتبر أحد تلك المحاولات يهدف إلى:

١. إستكشاف الأبعاد الجديدة فى مفهوم الأهمية النسبية فى مجال المحاسبة والتى أدت إليها الحاجه إلى تحقيق مستوى أفضل من المعلومات لقراء القوائم المالية والذين يتخذون قراراتهم على أساس المعلومات الوارده بها وهم المستثمرون والمساهمون والدائنون.

٢. إقتراح منهج إجرائى للتقدير الشخصى للأهمية النسبية لا ينطلق فقط من النظر إلى الخاصية الذاتية للبنود التى تحتويها القوائم المالية وانما يأخذ فى الاعتبار أيضا

الاستخدامات المحتمله لهذه المعلومات بواسطة قراء القوائم المالية والذين يتخذون قراراتهم على أساسها.

٣. تقدير أثر بعض العوامل الأخرى والمتغيرات الداخلية على عملية التقدير الشخصى للأهمية النسبية.

ولهذا فان القسم الأول من هذا البحث يتعرض للأهمية النسبية فى مجال المحاسبة ويتناول الجزء الثانى الأهمية النسبية فى مجال المراجعه بالطريقة التى تحاول أن تحقق الاهداف المرجوه من البحث.

****

الأهمية النسبية فى المحاسبة

يعتبر مفهوم الأهمية النسبية من المفاهيم الهامة فى نظرية المحاسبة. ويرتبط مفهوم الأهمية النسبية إرتباطاً وثيقا بمفهوم صلاحية المعلومات المحاسبية Relevance . ويشير مفهوم الصلاحية الى ضرورة أن يقوم المحاسب بتوفير كل المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات أو المساعدة فيها والتى يتخذها المساهمون والمستثمرون والدائنون وغيرهم من قراء القوائم المالية خارج المنشأة. أما مفهوم الأهمية النسبية فانه يشير إلى كيفية تحديد ما يجب الإفصاح عنه من معلومات فى القوائم المالية والتى يمكن أن تفى بأغراض قراء تلك القوائم. وطبقا لهذا المعنى فان المعلومات المحاسبية يتوافر لها الأهمية النسبية وبالتالى يجب الإفصاح عنها إذا كان ذلك الإفصاح ضرورياً لقراء القوائم المالية وتتحدد تلك الضرورة بتأثر التقدير الشخصى لمتخذى القرارات بتوافر أو عدم توافر تلك المعلومات عند اتخاذ القرارات.

وثمة بعد آخر لمفهوم الأهمية النسبية فى المحاسبة وهو أن هذا المفهوم يمثل أحد القيود على عملية إعداد وإستخدام القوائم المالية. فمما لاشك فيه أن العصر الحالى بما يشهده من ضخامة المنشآت والتقدم فى تكنولوجيا تشغيل وتخزين المعلومات قد أدى إلى توافر حجم هائل من المعلومات فى كل منشآه وعلى درجة كبيرة من التفصيل والتحليل. وعلى هذا فان مفهوم الأهمية النسبية يتطلب من المحاسب أن يقوم بتلخيص ذلك الكم الهائل من المعلومات بالطريقة التى تبدو أكثر ملائمة وفائدة لقراء القوائم المالية. وهكذا فان هذا البعد للأهمية النسبية يشكل إطاراً أو قيداً على مايجب الافصاح عنه من معلومات فى القوائم المالية أى اختيار الدرجه المثلى من التفصيل أو الاجمال عند اعداد القوائم المالية ذلك لأن إغراق القوائم المالية بالتفاصيل يعادل فى خطره عدم وجود معلومات فى القوائم المالية.

ومن رأينا أن الأهمية النسبية فى مجال المحاسبة باعتبارها محدد لما يجب الافصاح عنه تفرض على المحاسب عند إعداده للقوائم المالية أحد إتجاهين:

١. **الاتجاه الأول:** وهو الاتجاه نحو الاجمال والتلخيص فى المعلومات التى تحتويها القوائم المالية حتى لاتحوى الكثير من التفاصيل غير الهامة والتى يترتب عليها التأثير على فائدتها لاغراض اتخاذ القرارات بواسطة المساهمين والمستثمرين والدائنين وغيرهم من قراء القوائم المالية خارج المنشأة.

٢. **الاتجاه الثانى:** وهو الاتجاه نحو التحليل والتفصيل لبعض الاجماليات التى تحتويها القوائم المالية. ونرى أن هذا الاتجاه إتجاه مميز فى حدا ذاته وأنه قد نشأ مؤخراً خلافا لما كان شائعاً فى الفكر المحاسبى التقليدى أن المحاسبة المالية تتسم دائما بالاجمال عند عرض المعلومات فى القوائم المالية وأن القوائم المالية المقدمه لأطراف خارج المنشأه هى قوائم إجمالية تختلف عن أى قوائم أو تقارير أخرى تقدم لأغراض إتخاذ القرارات بواسطة الاداره داخل المنشأة.

وفى رأينا أن ذلك الاتجاه يمثل نقطة تحول هامة فى مسار الفكر المحاسبى علاوة على إرتباطه بمفهوم الأهمية النسبية كمعيار يتوقف عليه تحديد تلك الدرجه المثلى من التحليل والتفصيل عند عرض القوائم المالية. ولعل أهم ما يميز هذا الاتجاه ويؤكد وجوده هو مانصت عليه توصيات مجلس معايير المحاسبة المالية FASB من ضرورة أن تفصح القوائم المالية المنشورة عن معلومات عن الوحدات الفرعية للمنشآة.Segments of Business Reporing

ونظراً لان هذا الاتجاه يضيف أبعاداً مميزه للأهمية النسبية فى مجال المحاسبه فإننا سوف نتناوله بالتحليل والدراسه.

١-١ التوصيات حددت التوصية رقم ١٤ الصادره عن مجلس معايير المحاسبه المالية متطلبات الافصاح طبقا لهذه التوصيه كما يلى:

"The finacial Statemente of a business enterprise whose securities are publicly traded or that is required to file financial statements with the SEC shall include disaggregated information about the enterprise's operatioons in different industries, its foreign operations and export sales and its major customers, for each reportable segment and for foreign operations an enterprise shall present information about:

1 - Sales to unaffiliated customers and sales or transfers to other industry segments of the enterprise.

2 - Operating profit or loss.

3 - The aggregate carrying amount of identifiable assets.

4 - Other related disclosures"

---

(1) American Instuite of Certified Public Accountants "FASB" Statement No., 14.

١-٢ أهمية هذه التوصيات والغرض منها:

أن العصر الحالى يشهد نموا متزايداً للمنشآت من حيث تعدد وتنوع عملياتها وتوسيع نطاق أسواقها إلى مناطق جغرافية مختلفة وقد نتج عنه أن القوائم المالية لأى منشأة تحتوى على معلومات اجمالية تشتمل على عناصر غير متجانسة وقد ساعد على زيادة درجة الاجمال فى المعلومات المحاسبية اتجاه كثير من الشركات إلى النمو الأفقى عن طريق الاتحادات والتكتلات المختلفه وما ترتب على ذلك من اندماج بين عدد من المنشآت التى تقوم بأنشطة غير متجانسة وغير مترابطة ومع هذا الاتجاه نحو الاندماج والتكتل فان القوائم المالية تفقد الكثير من محتواها الاعلامى بالنسبة للمستثمرين وغيرهم من متخذى القرارات طالما أن القوائم المالية أصبحت تحتوى على معلومات تخص أكثر من منشأة كانت كل منها تعد قوائم مالية مستقله بها قبل الاندماج. وهذا أدى إلى صعوبة تقويم مثل هذه الشركات أو التنبؤ بأحوالها المالية والحكم على نجاحها فى المستقبل ويصبح الأمر أكثر صعوبة مع القوائم المالية التى تحتوى على هذه البيانات الاجمالية.

وبسبب تلك الصعوبة فقد أصبحت هناك حاجة ماسه إلى الافصاح عن عمليات الوحدات الفرعية المختلفة سواء كانت تلك الوحدات الفرعية منتجات مختلفه أو أسواق متعدده أو نوع من العملاء. وقد زادت أهمية تلك الحاجة لسبب زيادة معدلات النمو والتنوع فى عمليات النشأة بشكل أصبح من الصعب معه تقويم مخاطر الاستثمار من هذه البيانات المجمعه.

وتجزئة تلك البيانات المجمعه أصبح ضروريا للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبله ومخاطر الاستثمار وغيرها من المعلومات اللازمة لنماذج إتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار. ولاجراء هذه التنبؤات بأفضل طريقة ممكنه يجب الحصول على معلومات تاريخيه عن الوحدات الفرعية المختلفة للمنشأة تتخذ أساساً لإجراء التبؤات عن التدفق النقدى فى المستقبل.

واذا كان إستخدام المعلومات التفصيلية عن وحدات الأداء الفرعية فى أغراض التبؤ يمثل أهم أهداف تجزئة المعلومات الاجمالية عن المنشأة فان هناك هدفا آخر وهو أن تلك المعلومات المجزأه عن وحدات الاداء الفرعيه يساعد على إجراء المقارنات بين أداء الوحدات الفرعية المختلفة داخل المنشأة على مدار الزمن.

وأخيراً فإن تلك المعلومات التفصيلية تستمد أهميتها لأغراض إعداد القوائم المالية من أنها تحول بين الاداره ورغبتها فى بعض الأحيان فى إخفاء بعض المعلومات التى لاترغب نشرها. فقد توجد بعض وحدات الاداء الفرعية تحقق خسارة ويحقق بعضها الآخر أرباح ولهذا فان نشر المعلومات بشكل إجمالى يسهل من عملية إخفاء هذه الخسائر وتغطيتها بالأرباح الأخرى حتى تخفى الاداره عوامل عدم الكفاءة. أى أن نشر تلك المعلومات يؤدى إلى توفير المزيد من الدقة فى القوائم المالية المنشورة ويؤدى إلى الافصاح عن كافة الوقائع الجوهرية ويمنع التلاعب عن طريق أخفاء الحقائق.

وهكذا فإننا يمكن أن نحدد أن عملية الافصاح عن معلومات تفصيلية عن وحدات الاداء الفرعية فى القوائم المالية المنشوره يحقق الاهداف التالية:

١. توفير القابلية للتنبؤ فى المعلومات المحاسبية .

٢. توفير القابلية للمقارنة فى المعلومات المحاسبية .

٣. تحقيق مستوى أفضل من الدقة والافصاح عن الوقائع الجوهرية .

١-٣ أسس تقسيم المنشأه الى وحدات فرعية :

لقد أشارت الفقرة رقم ١١٢ من التوصية رقم ١٤ الصادره عن مجلس معايير المحاسبة المالية الى أن القوائم المالية للمنشأة يجب أن تتضمن معلومات عن وحداتها الفرعية المختلفة فى صناعات مختلفه وقد حددت المعايير التى يمكن الاسترشاد بها لتقسيم المنشأة إلى وحدات فرعيه وهى :

١. التقسيم على أساس المنتجات المختلفه.

٢. التقسيم على أساس طبيعة عملية الانتاج.

٣. التقسيم على أساس طبيعة الاسواق.

وقد أشارت التوصية أيضاً أنه لايوجد معيار أو أساس واحد صالح للتطبيق فى جميع الظروف ولا يمكن الاستناد إلى خاصية واحده بعينها لتقرير إعتبار أى وحده فرعيه

وحده مستقلة وإنما يتوقف ذلك الى حد كبير على التقدير الشخصى لادارة المنشأة التى يمكن أن تستعين بأحد العوامل السابق ذكرها سواء كانت طبيعة المنتجات أو طبيعة عمليات الانتاج أو طبيعة عمليات التسويق.

وفي رأينا أن هذه التوصية قد أغفلت إعتباراً هاماً يجب أخذه فى الحسبان هو طبيعة المعلومات اللازمة لاجراء التنبؤات واتخاذ القرارات بواسطة المساهمين والمستثمرين والدائنين والتى تلتقى جميعها فى حاجتهم الى معلومات عن التدفقات النقدية المستقبله من مصادر النشاط المختلفه.

وهذا يعنى أن يتمشى النظام المحاسبى عند اجراء عملية التبويب للمعلومات المنشورة مع إحتياجات نماذج اتخاذ القرارات لقراء القوائم المالية.

وأيا كانت الاسس المستخدمة فى تبويب المنشأة إلى وحداتها الفرعية فإن ذلك لا شك يعكس إهتمام معايير المحاسبة المالية تجزئة المعلومات المجمعه عن ربحية الشركة ومركزها المالى والتغيرات فى المركز المالى وأهميتها لأغراض إتخاذ القرار بواسطة قراء القوائم المالية خارج المنشأة. وذلك يمثل تطوراً هاماً فى الفكر المحاسبى الذى سار زمنا طويلاً على فكرة أن القوائم المالية لاتعطى إلا معلومات إجمالية وماترتب على ذلك من وصف المحاسبة المالية دائما بأنها إجمالية وأن المعلومات عن الوحدات الفرعية للمنشأة وتقسيم المنشأه إلى وحدات فرعية أو مراكز مسئولية انما يتم فقط لأغراض اتخاذ القرار بواسطة الادارة داخل المنشأة، ومما يؤكد ذلك التطور أن الفقرة رقم ١١٧ من التوصية رقم ١٤ قد نصت على مايلى :

"An enterprise's exsting " Profit center" the smallest unit of activity for which revenue and expense information is accumulated for internal planning and control purposes-represent a logical starting point for determining the enterprise's industry segmennts".

١-٤ معايير تقسيم المنشأة الى وحدات فرعية :

بعد إختيار الاساس الذى يتم بموجبه تقسيم النشأه إلى وحدات فرعية مختلفة فإن الحاجة تبدو ماسه إلى معايير يمكن على أساسها تحديد الأهمية النسبية لأى وحدة فرعية وما اذا كانت سوف تعتبر وحدة مستقلة تتخذ أساسا لتخصيص الاجماليات التى تتضمنها القوائم المالية.

وقد حددت الفقرة رقم ١٩ من التوصية رقم ١٤ الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية أن أى وحدة فرعية يجب أن يتوافر فيها واحد أو أكثر من المعايير التالية :

١. اذا كان إيراد الوحدة الفرعية من المبيعات للعملاء خارج المنشأة أو تحويلات البضاعة بين الوحدات الفرعية المختلفة يبلغ ١٠٪ أو أكثر من الإيراد الاجمالى لكل الوحدات الفرعية.

٢. اذا كان مجموع أصول الوحده الفرعية يبلغ ١٠٪ أو أكثر من مجموع أصول المنشأة ككل.

٣. إذا كان مقدار صافى أرباح التشغيل للوحدة الفرعية أو خسائرها تبلغ ١٠٪ أو أكثر ممن مجموع صافى أرباح التشغيل للوحدات الفرعية التى حققت أرباح أو من مجموع خسائر التشغيل للوحدات التى حققت خسائر أكبر.

ولتوضيح كيفية تطبيق هذا المعيار نفترض المثال التالى لمنشأة بها ثمان وحدات فرعية وقد بلغ صافى أرباح التشغيل أو خسائر التشغيل لكل منها كما يلى :

الوحدة الفرعية	صافى أرباح او خسائر التشغيل	
١	١٠٠٠	مجموع الارباح
٢	٥٠٠٠	٦٥٠٠
٣	٥٠٠	
٤	(٩٠٠)	
٥	(١٠٠٠)	مجموع الخسائر
٦	(٣٠٠)	٤٠٠٠
٧	(٧٠٠)	
٨	(١١٠٠)	

وبما أن القيمة المطلقة لصافى الارباح ٦٥٠٠ جنيه أكبر من القيمة المطلقة لمجموع الخسائر يتخذ مجموع الارباح أساساً لاحتساب نسبة الـ ١٠٪ لبحث مدى توافر معيا الاستقلال.

أى وحده فرعية يقل ربحها أو خسارتها عن ٦٥٠ (٦٥٠٠ x ١٠٪) تعتبر غير محققة لهذا المعيار وفى مثالنا فإن الوحدات الفرعية ٣ ، ٦ تعتبر غير محققة لهذا المعيار بينما تعتبر باقى الوحدات متمشية مع هذا المعيار ويجب إعتبارها وحدات مستقلة عند إعداد القوائم المالية.

ويجب أن نؤكد أن هذه المعايير تطبق بشكل منفصل بالنسبه لكل سنه مالية تعد عنها القوائم المالية وأن كنا نرى أنه يجب الاخذ فى الحسبان ضرورة أن تؤدى المعلومات المقدمه إلى إجراء المقارنات السليمة بين أداء كل وحدة فرعية على مدار الزمن. وهذا يتطلب الاخذ فى الحسبان الملاحظتين التاليتين :

١. إذا كانت هناك وحده فرعية اعتبرت هامه لتوافر واحد أو أكثر من المعايير السابقة فى الماضى ويتوقع أن تظل لها تلك الأهمية فى المستقبل فيجب إستمرار إعتبارها هامة وتوفير معلومات مستقلة عنها حتى ولو لم يتوافر لها تلك المعايير فى السنة الحالية.

٢. اذا كانت هناك وحده فرعيه اعتبرت غير هامة فى الماضى لعدم تحقيقها لاحد المعايير السابقة ثم إتضح توافر واحد أو أكثر منها فى العام الحالى فإنه يجب إستمرار إعتبارها غير هامة إذا كان تحقيقها لهذه المعايير فى العام الحالى قد نتج لظروف طارئه وغير عاديه أما إذا كان متوقعا إستمرارها فى المستقبل فإنه يجب النظر اليها كوحده فرعية مستقله.

ونرى أن تطبيق هذه المعايير والملاحظات من شأنه أن يؤدى إلى توفير أساس للمقارنات بين السنوات المختلفة.

١-٥ ماهية المعلومات الواجب الافصاح عنها لكل وحده فرعيه :

حددت توصيات مجلس معايير المحاسبة المالية ثلاثة مجموعات أساسية من المعلومات الواجب الافصاح عنها عن الوحدات الفرعية للمنشأة وهى :

١-٥-١ المعلومات عن وحدات الاداء فى صناعات مختلفة

يجب الافصاح بالنسبة لكل وحده فرعية فى صناعات مختلفة أن يتم الافصاح عما يلى:

أ. الإيرادات من المبيعات للعملاء أو التحويلات من البضاعة للوحدات الفرعية الأخرى مع ضرورة الافصاح عن الأساس المتبع فى تسعير التحويلات الداخلية من البضاعة مع ضرورة إتباع هذا الأساس من سنه لأخرى وضرورة الافصاح عن أى تغيير فى هذا الأساس وأثر ذلك التغير على صافى أرباح التشغيل للوحده الفرعية.

ب. الربحيه يجب الافصاح عن صافى أرباح أو صافى خسائر التشغيل لكل وحده فرعية مع توضيح طبيعة ومقدار أى بنود غير عادية أو غير متكرره ساهمت فى تحقيق صافى الربح أو صافى الخساره. وكذلك الافصاح عن الطرق المستخدمه فى تخصيص التكاليف المشتركة ويجب تطبيقها بشكل ثابت من سنة لأخرى والافصاح عن أى تغيير فيها وآثاره على صافى الربح أو صافى خسارة الوحده الفرعية ويجب كذلك الافصاح عن أى مقاييس أخرى للربحية مثل فائض المساهمة مع توضيح الفروق بينها وبين صافى أرباح التشغيل.

جـ . القيمة الدفترية للاصول المستثمره فى كل وحده فرعية.

د . معلومات أخرى تشمل:

- مقدار الاستهلاك المحمل على كل وحده فرعية.
- المصروفات الرأسمالية والاضافات للآلات والمعدات فى كل وحده فرعية.
- الافصاح عن آثر التغيير فى المبادئ المحاسبية على صافى ربح المنشأه ككل وكذلك أثره على صافى ربح كل وحده فرعية.

١-٥-٢ المعلومات عن العمليات الخارجية ومبيعات التصدير :

يجب أن توضح القوائم المالية للمنشأة المعلومات اللازمة عن عملياتها الخارجية ويتوقف تحديد ماهية العمليات الخارجية على ظروف كل منشأة فى ضوء القواعد التالية :

١. أن تتم هذه العمليات خارج وطن الشركة من خلال فرع أو قسم أو منشأة تابعة.

٢. أن تؤدى تلك العمليات الى الحصول على إيرادات سواء من المبيعات للعملاء أو تحويلات البضاعة بين الوحدات الفرعية المختلفة للمنشأة والتى توجد خارج الوطن.

ويجب بالنسبة للوحدات الفرعية الخارجية الافصاح عن الإيرادات وصافى الأرباح ومقدار الأصول المستثمره فى كل منها وكذلك أسس تخصيص التكاليف المشتركة.

١-٥-٣ المعلومات عن عملاء المنشأة الرئيسين :

يجب الافصاح بشكل مستقل عن أى عميل أيا كان شكله القانونى اذا كانت مبيعات المنشأة لهذا العميل تبلغ ١٠٪ أو أكثر من إجمالى مبيعات المنأه.

١-٦-٣ خلاصه

قدمنا فى هذا الجزء أحد انعكاسات مفهوم الأهمية النسبية فى مجال المحاسبة والتى تحدد للمحاسب ما يجب الافصاح عنه من معلومات فى القوائم المالية تحقيقاً لأغراض متخذى القرارات خارج المنشأة وحاجتهم لتلك المعلومات.

وفى رأينا أن الأفصاح عن معلومات الوحدات الفرعية للمنشأة باعتباره أحد ملامح الأهمية النسبية فى مجال المحاسبة يحمل فى طياته خصائص وأبعاداً مميزه يمكن اجمالها فيما يلى :

١. أن الأهمية النسبية للمعلومات عن الوحدات الفرعية للمنشأة وضرورة افصاح القوائم المالية عنها يعتبر فى حد ذاته تطوراً فى المحاسبة المالية يعكس اتجاها نحو التفصيل والتحليل فى المعلومات التى تحتويها القوائم المالية خلافاً لما سار عليه الفكر المحاسبى من وصف المحاسبة المالية بأنها دائماً تعطى وتوفر معلومات إجمالية.

٢. أن مفهوم الأهمية النسبية سار فى الماضى على التركيز والاتجاه نحو التلخيص والاجمال والافصاح فقط عن كل ماهو ضرورى وهام دون الاهتمام بالتفاصيل. وهذا التطور يعكس اتجاها مميزا فى تحديد مفهوم الأهمية النسبية فى مجال المحاسبة من حيث الافصاح عن كل ماهو ضرورى لأغراض اتخاذ القرارات

الخاصة بالمستثمرين والمساهمين والدائنين وغيرهم من الأطراف خارج المنأة وهذا يؤكد أن معيار تحديد الأهمية النسبية لأحد البنود لن تحددها قيمته الذاتية فقط وإنما صلاحيته وأهميته لنماذج إتخاذ القرارات لقراء القوائم المالية.

٣. وثمة ملاحظة أخرى وهى أن تحديد الأهمية النسبية لهذه المعلومات قد أكدته توصيات الزامية صادرة عن هيئة مهنية لها سلطة إصدار توصيات الزامية للمارسه المحاسبية وهى مجلس معايير المحاسبة المالية بمعهد المحاسبين الأمريكى. ولم تقتصر تلك التوصيات على ماهية المعلومات الواجب الافصاح عنها وإنما تدخلت فى تحديد معايير كمية تحدد للمحاسب متى يجب الافصاح عن هذه المعلومات

٤. وفى رأينا أنه رغم أن توصيات مجلس معايير المحاسبة المالية قد أوردت بعض المعايير التى يستعين بها المحاسب عند إتخاذه قرارات تحديد الأهمية النسبية الا أننا لازلنا نرى أن جانباً كبيراً من هذه القرارات يتم إتخاذه على أساس التقدير الشخصى للمحاسب.

٥. لا نوافق كلية على وضع حدود قاطعة بين مجالات الاهمية النسبية بالنسبة للمحاسب والمراجع وإنما نرى أن قرارات تحديد الأهمية النسبية هى محل إهتمام مشترك للمحاسب والمراجع. فالافصاح عن المعلومات فى القوائم المالية يتم بواسطة المحاسب وعلى المراجع طبقاً لمعايير إعداد التقرير أن يتأكد أن القوائم المالية تفصح عن كافة الوقائع الجوهرية.

وفى الجزء التالى سوف نتناول بعض المشاكل التى تواجه المراجع عند إتخاذ قرارات الأهمية النسبية.

الأهمية النسبية فى المراجعة

لقد لقى مفهوم الأهمية النسبية إهتماماً كبيراً فى الفكر المحاسبى بإعتباره محل إهتمام مشترك لكل من المحاسب والمراجع. وفى الجزء السابق من هذا البحث قد منا مجال إهتمام المحاسب بالأهمية النسبية من حيث مسئولية المحاسب عن الافصاح عن كل مايهم قراء القوائم المالية من معلومات، وقد أوضحنا أن هذا المجال قد أخذ إتجاها مميزا فى الاونة الأخيرة يتجه نحو التفصيل والتحليل بدلا من التركيز فقط على التلخيص والاجمال عند عرض القوائم المالية.

والافصاح عن المعلومات الهامة فى القوائم المالية ليست محل إهتمام المحاسب فقط وإنما تدخل أيضاً ضمن مسئولية المراجع والتى حددتها صراحة معايير المراجعة المتعلقة بإعداد التقرير والتى ألقت على كاهل المراجع مسئولية التأكد من إفصاح القوائم المالية عن كافة الوقائع الجوهرية. وفى نفس الوقت فإن المراجع عند اتخاذه لقرارات تحديد الأهمية النسبية فإن ذلك يرتبط دائماً بمستوى الدقة فى القوائم المالية وإحتمال إحتوائها على أخطاء. ونؤكد أن دقة القوائم المالية وعدم إحتوائها على إخطاء هى محل إهتمام مشترك لكل من المحاسب والمراجع ولكن القرار النهائى للحكم على دقة القوائم المالية وعدم احتوائها على اخطاء يتم بواسطة المراجع كما أن كثيراً من إجراءات المراجعة وقراراتها تعتمد على تقدير المراجع للأخطاء وهذا مادعا إلى أن يختص المراجع بهذا المجال من مجالات الأهمية النسبية وهو الحكم على دقة القوائم المالية وعدم إحتوائها على أخطاء. وقد أكدت هذا الأتجاه المذكره التى أصدرها مجلس معايير المحاسبه المالية فى سنة ١٩٧٥ عن الأهمية النسبية[1].

ولم يكن إزدياد إهتمام المراجع بالأهمية النسبية للأخطاء من قبيل الصدفة وإنما أكد ذلك التوصية التى أصدرها معهد المحاسبين الأمريكى سنة ١٩٧٧ عن معايير المراجعة والتى حدد فيها مسئولية المراجعة عن الأخطاء والتلاعب كما يلى:

---

(1) Financial Accounting Standards Board. Discussion Memorandum: An Analysis of Issues Related to Criteria for Determining Materiality (FASB 1975).

"Under Generally accepted auditing standards the independent auditor has the responsibility, within the inberent Limitaations of the auditing process, to plan his examination to search for errors or irregularities that would have a material effect on the financial Statements, and to exescise due Skill and care in the conduct of that examination. The auditor's Search for material errors or irregularities ordinarily is accomplished by performance of those auditing procedures that in his judgment are appropriate in the circumstances to form an opinion on the financial Statments, extend auditing procedures are required if the auditor's examination indicates that material errors or irregularities may exist. An independent auditor's Standard report implicitly indicates his belief that the financial Statemments taken as a whole are not materially misstated as a result of errors or irregularities"

وطبقاً لهذا فإن مسئولية المراجع بخصوص الأخطاء والتلاعب يمكن حصرها فيما يلى :

١. حددت معايير المراجعه المتعارف عليها أن المراجع عليه مسئولية أن يخطط فحصه وأختباراته بحيث تؤدى إلى الكشف عن الأخطاء والتلاعب ذات الأثر الهام نسبياً على القوائم المالية.

٢. تتحدد مسئولية المراجع عن الأخطاء والتلاعب فى حدود التزامه وتنفيذه لمعايير المراجعه الأخرى بحيث أن المراجع قد لا يعتبر مسئولا عن الأخطاء والتلاعب الذى لايتم إكتشافه إذا كان فحصه وإختباراته طبقاً لمعايير المراجعه.

٣. إنطلاقاً من مسئولية المراجع عن إكتشاف الأخطاء والتلاعب الهامة نسبياً فإنه يجب أن يكون لدى المراجع المعايير التى يمكن بها أن يحكم على الأهمية النسبية للأخطاء. ومن سوء حظ المراجعين أنه لا توجد توصيات صادره من أى من الهيئات المهنية تحدد معايير عامه لما هو هام نسبيا كما هو الحال لمعايير الأهمية النسبية التى أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية عند تحديد المعلومات الواجب الافصاح عنها

AICPA "Codification of Staments on Auditing Standards," Au Sec. 327, P. 124.

بالنسبة للوحدات الفرعية للمنشأة. وقد نصت على ذلك صراحة مذكرة مجلس معايير المحاسبة المالية عن الأهمية النسبية والتى أوضحت استحالة اصدار معايير الزامية تحدد للمراجع ماهو هام نسبياً من الأخطاء بل أن تلك المذكرة أكدت أن مايعتبر هام نسبياً فى حالة من الحالات قد لاتكون له الأهمية النسبية فى حالة أخرى. ويكاد يكون هناك إجماع فى الفكر المحاسبى على أن قرارات تحديد الأهمية النسبية هى عملية تقدير شخصى للمراجع أولا وأخيراً وكل مايمكن أن يسهم فيه البحث فى هذا المجال هو إلقاء الضوء على العوامل التى يمكن أن يكون لها أثرها على التقدير الشخصى للمراجع عند إتخاذ قرارات تحديد الأهمية النسبية.

ونتيجة لعدم وجود مؤشرات مهنية إلزامية تتناول تحديد الأهمية النسبية للمراجع فإن غالبية الأبحاث فى هذا المجال تركزت حول إقتراح الوسائل وتحديد العوامل التى يمكن أن تكون عوناً للمراجع عند قيامه بالتقدير الشخصى للأهمية النسبية.

وقد حددت التوصية رقم ٤٧ عن معايير المراجعة أن المراجع يتخذ قرارات الأهمية النسبية فى مرحلتين :

١. مرحلة تخطيط وتصميم إجراءات المراجعة.
٢. مرحلة تقويم ما إذا كانت القوائم المالية عند النظر إليها كوحدة واحدة تعبر بصدق عن المركز المالى ونتائج الأعمال فى ضوء المبادىء المحاسبية المتعارف عليها.

وتؤثر الأهمية النسبية فى مرحلة تخطيط عملية المراجعة على القرارات المتعلقة بطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة بهدف التأكد من الحصول على أدلة أثبات ملائمة تساعد المراجع فى إبداء رأيه عن القوائم المالية. كما أن تقديم أدلة الإثبات يتضمن أيضاً الأخذ فى الإعتبار الأهمية النسبية للبند محل المراجعة لتقويم أثر أدلة الإثبات على صدق القوائم المالية وإمكانية وجود أخطاء لم تكشفها إختبارات المراجعة وإجراءاتها.

وبإستعراض الدراسات السابقة فى مجال الأهمية النسبية فإن أحد تلك الدراسات[1] قد قام بإستقصاء عن المؤشرات المستخدمة فى الواقع العملى للتعبير عن الأهمية النسبية وقد أوضحت تلك الدراسة أن أثر أى بند على صافى الدخل يعتبر أكثر المؤشرات التى تستخدم للتعبير عن الأهمية النسبية.

---

(1) Boatsman, J.R., and J.C. Robertson "Policy-Capturing on Selected Materiality Judgments", The Accounting Review (April, 1974) P. 345.

كما أكد[١] Woolse'y : أن تقدير الأهمية النسبية يختلف من مراجع لآخر بالنسبه لنفس الموقف نظراً لإختلاف تقدير كل مراجع للإخطار المترتبة على المراجعة.

وفى دراسة أخرى قام بها كل من Moriarity & Barron[٢] فقد تم إختيار خمسة شركاء من أحد مكاتب المراجعة وقد أعطيت لكل منهم قوائم مالية لـ ٣٠ شركة وطلب إلى كل منهم أن يحدد مستوى الأهمية النسبية الشامل الواجب إستخدامه وقد إقترحت خمسة متغيرات وهى :

١. صافي الدخل.
٢. معدل واتجاه الإيرادات.
٣. إجمالي الأصول.
٤. عدد الأسهم.
٥. نسبة الخصوم الى الأصول.

وكان من نتيجة تلك الدراسة إختلاف موقف المراجعين فى إختيار المؤشر الأنسب للتعبير عن الأهمية النسبية ولقد إختار ٤ منهم صافى الدخل كأهم العوامل وإختيار واحد فقط مجموع الأصول وإن إختلفوا أيضاً فى ترتيب باقى العوامل.

ونرى :

إن كافة الدراسات التى تناولت محاولة تقدير العوامل التى تؤثر على التقدير الشخصى للمراجع للأهمية النسبية قد أغفلت بعداً هاماً وهو الربط بين عملية التقدير الشخصى للأهمية النسبية والإستخدامات المتوقعة للقوائم المالية بواسطة قراء القوائم المالية وخاصة المساهمين والمستثمرين.

ولهذا فإننا فى الجزء التالى سنقدم منهجاً وصفياً مقترحاً للتقدير الشخصى للأهمية النسبية يأخذ فى حسبانه الإستخدامات المتوقعة للمعلومات التى تحتويها القوائم المالية. يؤيدنا فى ذلك مانصت علية التوصية رقم ٤٧ لمعايير المراجعة والتى جاء فيها.

"The auditor's consideration of materiality is a matter of professional judgment and is influenced by his perception of the needs of a reasonable person who will rely on the financial statemtns".

---

(1) Woolsey, S.M.: "Approach to solving the Materiality Problem" Journal of Accountancy (March, 1973) P. 47.

(2) Moriarity, S. and F. 7 Barron: "Modeling the Materiality Judgments of audit Partners" Journal of Accounting Research (Autum, 1976) P. 320.

ويترتب على إرتباط التقدير الشخصى للمراجع للأهمية النسبية بإحتياجات قراء القوائم المالية أن تقدير الأهمية النسبية سوف يختلف من موقف لآخر تبعاً للإستخدامات المحتملة للقوائم المالية كما أن هذا التقدير سوف يختلف بالقطع من مراجع لآخر طبقاً لتقدير كل منهم لمخاطر المراجعة. ولهذا فإن المنهج الوصفى الذى نطرحه يأخذ فى إعتباره هذه الحقائق ويقدم تصوراً للعوامل التى يتوقف عليها تقدير الأهمية النسبية فى كل حالة.

٢-٢ التقدير الشخصى للأهمية النسبية فى مرحلة تخطيط عملية المراجعة :

يقوم هذا المنهج على أساس أن هناك مجموعة من العوامل تتضافر مع بعضها لكى تؤثر على التقدير الشخصى للمراجع للأهمية النسبية وهذه العوامل هى :

١. خطط المنشأة لتمويل عملياتها فى المستقبل.
٢. ملامح وخصائص الهيكل المالى للمنشأة.
٣. نوع الصناعة التى تنتمى إليها المنشأة.
٤. نوع المنشأة أو شكلها القانونى.
٥. ماهية إحتياجات قراء القوائم المالية من القوائم المالية المنشورة لتلك المنشأة.
٦. الغرض التى تستخدم من أجله القوائم المالية.
٧. الخبرة السابقة للمراجع مع المنشأة.
٨. مستويات الأهمية النسبية للسنوات السابقة.

ويفترض هذا المنهج أن التقدير الشخصى للأهمية النسبية يتضمن إتخاذ ثلاثة قرارات :

١. إختيار أساس إحتساب الأهمية النسبية.
٢. إختيار النسبة أو المعدل.
٣. إختيار المستوى الفعلى للأهمية النسبية.

٢-٢-١ إختيار أساس تقدير الأهمية النسبية :

إن إختيار أساس تقدير الأهمية النسبية يتوقف على شكل المنشأة التى يتم مراجعتها كما يتوقف أيضاً على الإحتياجات المتوقعة لقراء القوائم المالية لهذه المنشأة. أما بالنسبة لشكل المنشأة فينبغى التفرقة بين الشركة التى تطرح أسهمها للجمهور Public Entity وتلك

التى لاتطرح أسهمها للجمهور Private Entity. ويؤثر شكل أو نوع المنشأة على خططها المالية فى المستقبل للحصول على الأموال وهذا يؤثر على مستوى الأهمية النسبية. كذلك فإن إدراك المراجع لحاجات قراء القوائم المالية من المعلومات يعتبر أحد العوامل المؤثرة على عملية التقدير الشخصى للأهمية النسبية.

ويمكن تحديد أثر نوع المنشأة وإحتياجات قراء القوائم المالية من المعلومات على إختيار الأساس الملائم لإحتساب الأهمية النسبية فى ضوء القواعد المنطقية التالية :

(١) أ. إذا كانت الشركة تطرح أسهماً للجمهور.
ب. إذا لم يكن إهتمام قراء القوائم المالية لهذه الشركة مركزاً على اليسر المالى أو السيولة لهذه الشركة.
∴ يهتم قراء القوائم المالية أساساً بنتائج عمليات النشاط الجارى للشركة.

(٢) أ. إذا كانت الشركة تطرح أسهماً للجمهور.
ب. إذا كان إهتمام قراء القوائم المالية موجهاً لليسر المالى والسيولة.
∴ يهتم قراء القوائم المالية بمقاييس المركز المالى.

(٣) أ. إذا كانت الشركة لاتطرح أسهماً للجمهور.
∴ يهتم قراء القوائم المالية لهذه الشركة بمركزها المالى.

(٤) أ. إذا كان إهتمام قراء القوائم المالية موجهاً أساساً بنتائج عمليات النشاط الجارى.
ب. وكانت نتائج عمليات النشاط الجارى ربحاً.
∴ يمكن إختيار صافى الربح من النشاط الجارى كأساس لتقدير الأهمية النسبية.

(٥) أ. إذا كان إهتمام قراء القوائم المالية ينصب أساساً على مقاييس المركز المالى.
ب. وإذا كانت قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة حقوق الملكية.
∴ يمكن الإعتماد على صافى حقوق الملكية كأساس لإحتساب الأهمية النسبية.

(٦) - إذا كان إهتمام قراء القوائم المالية الرئيسيين ينصب على صافى الربح من النشاط الجارى.
- وإذا كان صافى الربح من النشاط الجارى مساوياً أو أقل من الصفر.
- وإذا كان صافى ربح النشاط الجارى للسنة السابقة أكبر من صفر.
- وإذا كان صافى ربح النشاط الجارى لم يتحول الى خسائر أكثر من مرة فى خلال السنوات الثلاث السابقة.

∴ يمكن الإعتماد على إتجاه الأرباح السابقة كأساس لإحتساب الأهمية النسبية ومعنى هذا أنه فى حالة عدم وجود خسائر متكررة فإنه يمكن الإعتماد على الإتجاه العام للأرباح فى السنوات السابقة كأساس لإحتساب الأهمية النسبية. أما فى حالة وجود خسائر متكررة فى السنوات السابقة فإنه من المنطقى أن يتحول إهتمام قراء القوائم المالية على السيولة فى الأجل الطويل.

ومن القواعد المنطقية السابقة يمكن إستخلاص أن الأساس المناسب لتقدير الأهمية النسبية يتوقف على عدة عوامل أهمها نوع المنشأة وشكلها وإهتمامات الأطراف الذين تقدم إليهم القوائم المالية.

٢-٢-٢ إختيار النسبة أو المعدل الملائم للأهمية النسبية :

يتوقف إختيار النسبة الملائمة لتقدير الأهمية النسبية على عدة عوامل منها الإستخدامات المرجوة للقوائم المالية وكذلك على نسب الأهمية النسبية للسنوات السابقة. ويمكن أخذ هذه العوامل فى الحسبان بإستخدام القواعد المنطقية التالية :

(١) المراجعة لأول مرة :

- إذا كان المراجع يقوم بالمراجعة لهذه الشركة لأول مرة.
- إذا كانت هذه أول مرة تقوم المنشأة بتكليف مراجع لمراجعة حساباتها أو كان هناك مراجع سابق للشركة وتركها نتيجة لنزاع مع الشركة.

∴ يجب تخفيض مستوى الأهمية النسبية لأن هذه الحالة تتضمن مخاطر وعدم تأكد يحيط بهذا الموقف.

ويتضح من هذه القاعدة أنه كلما زادت مخاطر المراجعة بسبب قيام الشركة بالمراجعة لأول مرة أو بسبب أن المراجع سيحل محل مراجع آخر ترك الشركة بعد نزاع مع الإدارة فإن الواجب على المراجع الحالى ألا يقبل مستوى كبيراً من الأخطاء وبالتالى يجب تخفيض حدود الأهمية النسبية بالإضافة الى ذلك فإن المواقف التى تزيد فيها نسبة الخطر تفرض على المراجع القيام بإختبارات إضافية أخرى مع ماتتطلبه معايير المراجعة من إجراءات.

(٢) حالة تضاؤل نسبة الخطر :

- إذا كانت القوائم المالية لن تستخدم لأغراض إصدار أوراق مالية.
- وإذ كانت القوائم المالية لن تستخدم فى تحويل مصالح مالية من فئة لأخرى.
- وإذا كانت القوائم المالية لن تستخدم لأغراض الرقابة على المنشأة.

- وإذا كانت القوائم المالية لن تستخدم لأغراض تسوية مطالبات أو إلتزامات على المنشأة.
- وإذا كانت القوائم المالية ليست مطلوبة بواسطة إحدى الهيئات الرقابية خارج المنشأة.
- وإذا كانت المنشأة لم تخالف شروط عقد إلتزمت به وحصلت بموجبه على قرض.

∴ يمكن تحديد نسبة كبيرة كمعدل للأهمية النسبية فى هذا الموقف طالما أنه لايحيط به مخاطر كثيرة وعلى العكس من ذلك فإن عدم توافر أحد الظروف السابقة أو كلها يزيد من نسبة الخطر وبالتالى يجب معه تخفيض نسبة الأهمية النسبية.

٢-٢-٣ حساب المستوى العام للأهمية النسبية :

مستوى الأهمية النسبية = أساس الأهمية النسبية X نسبة الأهمية النسبية

وقد حددنا سابقاً ما أهمية العوامل التى تؤثر على إختيار الأساس المناسب للأهمية النسبية وكذلك إختيار النسبة المناسبة للأهمية النسبية. ولكن يبقى ضرورة الأخذ فى الحسبان أن معدلات الأهمية النسبية للسنوات السابقة قد يكون لها أثرها على مستوى الأهمية النسبية للعام الحالى. وفى هذه الخطوة فإن المراجع يقوم بمقارنة مستوى الأهمية النسبية للعام الحالى بالحدود القصوى والدنيا للأهمية النسبية والتى يحددها المراجع على أساس من تقديره الشخصى. فالحد الأقصى يمثل ذلك القدر الذى يعتبره المراجع موضع إهتمام غالبية قراء القوائم المالية. أما الحد الأدنى للأهمية النسبية فهو الذى سيترتب عليه تنفيذ عملية المراجعة بشكل غير اقتصادى أى تزيد فيه تكاليف عملية المراجعة على الفوائد الناتجه منها.

(١) - إذا كان مستوى الأهمية النسبية المحسوب أكبر من ذلك المستوى الذى تم حسابه فى السنة السابقة.
- وإن مستوى السنة الحالية يبدو كبيراً.
∴ يجب زيادة الأهمية النسبية لهذا العام عن العام السابق بأى نسبة ولتكن ٢٠٪ مثلاً.

ولكن

إذا كان مستوى الأهمية النسبية لهذا العام يبدو مرتفعاً وإن مستوى الأهمية النسبية لهذا العام أقل من العام السابق.

∴ يجب الإبقاء على مستوى الأهمية النسبية لهذا العام كما هو لأن المنطق يقول أنه فى حالة بقاء جميع الظروف كما هى فإن درجة الدقة المطلوبة تزيد عاماً بعد آخر نتيجة لزيادة خبرة المراجع بالمنشأة.

وهكذا فإن هذا المنهج للتقدير الشخصى للأهمية النسبية توضح كيفية الأخذ فى الإعتبار مختلف العوامل التى يتوقف عليها إتخاذ قرارات تحديد الأهمية النسبية. ويجب التأكد أيضاً أن من أهم ملامح هذا المنهج هو أخذه فى الإعتبار عوامل الإستخدامات الممكنة للقوائم المالية بواسطة قراء القوائم المالية وأهمهم بالطبع هم المساهمون والمستمرون وقد وضح جلياً تأثر عملية إختيار الأساس المناسب لتقدير الأهمية النسبية بإحتياجات مستخدمى القوائم المالية المنتظرين ومدى حاجتهم للمعلومات. أما إختيار نسبة الأهمية النسبية فإنها تتوقف بصفة أساسية على التقدير الشخصى للمراجع للأخطار الممكنة والمتوقعة من عملية المراجعة ومدى تقبل المراجع لتلك الأخطار.

وتجدر الإشارة إلى أننا قدمنا من خلال هذا المنهج محاولة لتحديد العوامل المختلفة التى تؤثر على قرار المراجع بتحديد مستوى الأهمية النسبية ولكن يجب أن نحدد أن تقدير الأهمية النسبية من خلال هذا المنهج لن يؤدى إلى قواعد قابلة للتعميم فى جميع الحالات وإنما سيظل أمر تحديد مستوى الأهمية النسبية خاضعاً لظروف كل حالة والتقدير الشخصى المهنى للمراجع لهذه الظروف. كما أننا سوف نقدم أيضاً فى الجزء التالى تقديراً لبعض العوامل الأخرى التى تؤثر على تحديد الأهمية النسبية.

٢-٣ بعض المتغيرات الأخرى التى تؤثر على قرارات تحديد مستوى الأهمية النسبية :

طرحنا فى الجزء السابق منهجاً لتقدير الأهمية النسبية يقوم على التقدير الشخصى المهنى للمراجع والذى يأخذ فى إعتباره الإستخدامات المحتملة للمعلومات الواردة فى القوائم المالية وكذلك ظروف الشركة محل المراجعة. وليس من شك أن أى قرار يعتمد على التقدير الشخصى يتميز بتعدد المتغيرات المؤثرة على هذا القرار وإذا كنا فى الجزء السابق حددنا أثر ظروف الشركة وإستخدامات القوائم المالية على عملية التقدير الشخصى للأهمية النسبية فإننا نطرح فى هذا الجزء بعضاً من المتغيرات الأخرى والتى لاشك فى أثرها على التقدير الشخصى للمراجع.

٢-٣-١ نظام الرقابة الداخلية وأثره على التقدير الشخصى للأهمية النسبية :

من الحقائق المسلم بها أن نظام الرقابة الداخلية يؤثر بدرجة كبيرة على توقعات المراجع للأخطاء الهامة فى القوائم المالية ويؤثر بالتالى على مدى مراجعة العمليات ومقدار أدلة الإثبات الواجب الحصول عليها ولذلك فإن فحص نظام الرقابة الداخلية بواسطة المراجع اعتبر أحد المعايير الهامة لتنفيذ عملية المراجعة.

"There is to be a proper study and evaluation of the existing internal control as a basis for reliance there on and for the determination of the resultant extent of the tests to which auditing procedures are to be restricted.

من هذا يتضح ضرورة قيام المراجع بفحص نظام الرقابة الداخلية كأساس لتحديد مدى الإعتماد عليه وتحديد مدى مراجعة العمليات التى يقوم بها المراجع.

ومن ناحية أخرى فإن إطمئنان المراجع لنظام الرقابة الداخلية يوفر للمراجع إطمئنان مبدئى لخلو الحسابات والقوائم المالية من الأخطاء والتلاعب ولهذا فإن كثير من الكتاب يرون أن هناك علاقة إرتباط بين حجم الثغرات فى نظام الرقابة الداخلية ومقدار الأخطاء النقدية فى الحسابات والقوائم المالية ويرون أن من الأضمن قطع الطريق على إحتمال وجود الأخطاء والتلاعب بتوجيه الإهتمام الى الثغرات المحتملة ونقاط الضعف فى نظام الرقابة الداخلية وفى هذا يرى Leslie[٢].

"Compliance deviations and monetary errors can be related to smoke and fire respectively. The rationale is that it is cheaper to look for more frequent smoke (compliance deviations) with smoke detectors than to search for fire (monetary errors) with a thermometer".

ونرى أن العلاقة بين كفاءة نظام الرقابة الداخلية ومقدار الأخطاء المتوقعة فى القوائم المالية يمكن تصورها فى كثير من الحالات ويمكن أن تكون صحيحة فى كثير من الظروف ولكن ينبغى أن نضيف تحفظاً هاماً وهو أنه لايمكن إعتبار جميع الأخطاء الواردة فى القوائم الماليـة ناتجه عن ثغرات فى نظام الرقابة الداخلية. أى أن كفـاءة نظام الرقابة الداخلية يمكن أن

---

(1) American Instuite of Certified Public Accountants "Statement on Auditing Stadnards" Au Sec 330

(2) Donald A., Leslie: "Materiality in Auditing" Symposium on Auditing. University of Illinois, Urbans, Champaig, No. 11, 1977, P. 95.

تعطى المراجع اطمئنان مبدئى لخلو الحسابات والقوائم من الأخطاء ولكنه يظل فى حاجة الى الحصول على أدلة إثبات إضافية من مراجعة العمليات حتى يتوافر لديه إطمئنان وقدر عام من الثقة حول خلو القوائم المالية من الأخطاء والتلاعب فى حدود معايير المراجعة المتعارف عليها.

ونرى أنه من خلال فحص المراجع لنظام الرقابة الداخلية فإنه يتخذ كثيراً من القرارات المتعلقة بالأهمية النسبية سواء أثناء الفحص أو عند تقويم النتائج ونورد فيما يلى مجالات الأهمية النسبية عند فحص نظم الرقابة الداخلية.

٢-٣-١-١ تقدير الحد الأقصى للأخطاء المسموح بها

ويمثل الحد الأقصى للأخطاء معدل الأخطاء الذى يمكن للمراجع أن يسمح بوجوده فى النظام دون أن يؤثر على درجة إعتماد المراجع على النظام. ويتم تقديره على أساس التقدير الشخصى للمراجع للأهمية النسبية لكل من الخاصية التى يتم التأكد من وجودها فى النظام وكذلك أهمية تلك الخاصية للنظام ككل. وفى محاولة وضع بعض المعايير فى هذا المجال فإن[1] Arens and Loebbecke قد اقترحا أن الحد الأقصى المسموح به للأخطاء فى أى مجتمع محاسبى يجب أن يتراوح بين ٢٪ ، ١٠٪ حيث أن معدل الأخطاء المسموح به فى المجتمع لو زاد على ١٠٪ فإنه لافائدة من وجود نظام للرقابة الداخلية اما إذا قل معدل الأخطاء فى المجتمع عن ٢٪ فإن حجم العينة المطلوبة سوف يزيد كثيراً مما يزيد من تكلفة عملية المراجعة.

ونرى أن تحديد الحد الأقصى المسموح به للأخطاء فى المجتمع فى شكل نسبة مئوية لعدد الأخطاء منسوباً لعدد مفردات المجتمع من الوحدات الطبيعية يهمل كثيراً اعتبارات الأهمية النسبية عند فحص نظم الرقابة الداخلية ونرى أن يتم تحديد الحد الأقصى للأخطاء فى المجتمع فى شكل وحدات نقدية يتم نسبتها للقيمة النقدية الاجمالية للمجتمع. ولتوضيح ذلك فإننا نقدم المثال التالى :

مثال: فيما يلى بيان قائمة الدخل المقارنه للشركتين س ، ص عن سنة ١٩٨٨

---

(1) Alvin A. Arens & Hames K Loebbece" Applications of Statistical Sampling to Auditing" Prentice-Hall, Inc., Englemood Cliffs N J, 1981, P. 70.

البيـــــان	الشركة س	الشركة ص
المبيعات	٣٥ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠
تكلفة المبيعات	٢٤ر٠٠٠	١٣ر٠٠٠
مجمل الربح	١١ر٠٠٠	٧ر٠٠٠
المصروفات	٨ر٠٠٠	٤ر٠٠٠
صافى الربح قبل الضرائب	٣ر٠٠٠	٣ر٠٠٠
الضرائب	١ر٢٠٠	١ر٢٠٠
صافى الربح بعد الضرائب	١ر٨٠٠	١ر٨٠٠
الأهمية النسبية	جنيـــه ١٠٠ر٠٠٠	جنيـــه ١٠٠ر٠٠٠

ويتضح من القوائم تساوى صافى الربح لكل من الشركتين ولتحديد حجم العينه اللازم لفحص وتقويم نظام الرقابة الداخلية لتكلفة المبيعات فإنه يمكن اقتراح طريقتين :

الطريقة الأولى : مستوى الثقة ٩٥٪

الحد الأقصى للأخطاء ٥ ٪

الطريقة الثانية : مستوى الثقة ٩٠٪

الحد الأقصى للأخطاء جنيـــه ٣٠٠ر٠٠٠

الطريقة الأولى :

	س	ص
اختبار نظام الرقابة الداخلية لتكلفة المبيعات قدرها	٢٤ر٠٠٠ر٠٠٠	١٣ر٠٠٠ر٠٠٠
حجم العينه بافتراض الحد الأقصى للأخطاء ٥٪ والمجتمع يحتوى على أخطاء تقدرها		
صفر	٦٠	٦٠
١	٩٥	٩٥
٢	١٢٦	١٢٦

ويتضح أن هذه الطريقة تهمل تماما اعتبارات الأهمية النسبية حيث أن نظام الرقابة الداخلية فى الشركة س يهدف الى منع واكتشاف الأخطاء لتكلفة مبيعات قدرها ٢٤ر٠٠٠ر٠٠٠ مساو تقريبا لضعف تكلفة المبيعات فى الشركة ص ومع ذلك فإن حجم العينة فى الحالتين واحد.

الطريقة الثانية :

	س	ص
تكلفة المبيعات	٢٤ر٠٠٠ر٠٠٠	١٣ر٠٠٠ر٠٠٠
حجم العينة بافتراض الحد الأقصى للأخطاء ٣٠٠ر٠٠٠ ومستوى الثقة ٩٠٪ وعدد الأخطاء		
صفر	١٨٤	٩٩
١	٣١١	١٦٨
٢	٤٢٥	٢٣٠

ومن الواضح أن الطريقة الثانية تؤدى إلى الأخذ فى الحسبان اعتبارات الأهمية النسبية حيث يختلف حجم العينه من حالة لأخرى باختلاف قيمة المجتمع وهذا يؤدى بنا الى القول أن تقدير الحد الأقصى المسموح به للأخطاء فى المجتمع أمر يتوقف على التقدير الشخصى للمراجع لعوامل الأهمية النسبية. وحتى يتحقق ذلك فإن المراجع يجب أن يحدد الحد الأقصى ليس فى شكل معدل ثابت وإنما يجب أن يتم التعبير عن الحد الأقصى للأخطاء فى شكل قيمة معينة قبل تحويلها إلى معدل.

وهذا يفرض على المراجع عند فحصه لنظام الرقابة الداخلية أن يختار الطريقة التى تأخذ فى الاعتبار عوامل الأهمية النسبية ولعل طريقة معاينة الوحدات النقدية تفوق الطرق الأخرى لأنها تأخذ الأهمية النسبية فى الحسبان لاعتمادها على القيم المتوقعه للأخطاء منسوبه الى القيمه الاجمالية للمجتمع عند تحديد معدل الأخطاء المسموح به فى المجتمع.

٢-٣-١-٢ طرق المعاينة وأثرها على الأهمية النسبية

تتفاوت طرق المعاينة المختلفة فى اعتبارها للأهمية النسبية ففى حالة المعاينة بإستخدام الوحدات الطبيعية فإن احتمال اختبار المفردات الهامة نسبياً والتى تحتوى على أرصدة دفترية كبيرة يكون مساويا لاحتمال اختبار أى مفرده أخرى فاذا كان مجتمع حسابات العملاء يتكون من ١٠٠٠ حساب فإن احتمال اختيار حساب معين رصيده ١٠٠٠٠٠ جنيه يكون مساويا $\frac{١}{١٠٠٠}$ مثله مثل أى حساب آخر.

ولو علمنا أن القيمة الدفترية لحسابات العملاء تبلغ ١٠٠٠٠٠٠ر١ جنيه واستخدمت طريقة معاينة الوحدات النقدية كطريقة للمعاينة فإن احتمال اختيار الحساب الذى يبلغ رصيده ١٠٠٠ر١٠٠ جنيه = $\frac{١}{١٠}$ فى حالة معاينة الوحدات النقدية بدلا من $\frac{١}{١٠٠٠}$ فى حالة المعاينة بالوحدات الطبيعية وهذا يؤكد أن أى استراتيجية أو طريقة للمراجعة ترتبط بقيم المفردات التى يتم مراجعتها تأخذ فى أعتبارها عوامل الأهمية النسبية أكثر من تلك الطرق التى تعتمد على الوحدات الطبيعية.

٢-٣-٢ تقدير الأهمية النسبية عند مراجعة العمليات والقوائم المالية

يتم تقدير الأهمية النسبية عند مراجعة العمليات وتحقيق الأرصدة الظاهرة فى القوائم المالية بالحصول على معلومات أكثر من تلك التى تتطلبها عملية فحص نظام الرقابة الداخلية. وتتناول تلك المعلومات طبيعة البند الذى يتم مراجعته وقيمته النقدية وأثر

الأخطاء التي يتضمنها على القوائم المالية. وقد حدد[1] *Leslie* أن هناك طريقتان فى كيفية قياس أثر الأخطاء على صافى الدخل.

١ - الطريقة الأولى :
وهى التى تأخذ فى الأعتبار فقط أثر الأخطاء فى قائمة المركز المالى فى نهاية الفترة على صافى الدخل.

٢ - الطريقة الثانية :
وهى التى تأخذ فى الاعتبار كلا من الأخطاء فى قائمة المركز المالى فى بداية الفترة وفى نهايتها وتحديد اتجاه كل منها لتحديد أثره على صافى دخل الفترة.

والجدول التالى يوضح كيفية تطبيق كلا من الطريقتين :
أثر الأخطاء فى مخزون أول المدة وآخرها على صافى دخل الفترة

	أخطاء مخزون أول المدة أو آخر المده فقط				أخطاء مشابهة فى أول وآخر المدة	
	١	٢	٣	٤	٥	٦
صافى الخطأ بالزياده أو النقص فى مخزون أول المدة	٥٠٠٠	(٥٠٠٠)	صفر	صفر	٥٠٠٠	(٥٠٠٠)
صافى الخطأ بالزياده أو النقص فى مخزون آخر المدة	صفر	صفر	٥٠٠٠	(٥٠٠٠)	٥٠٠٠	(٥٠٠٠)
الاثر على صافى دخل الفترة	(٥٠٠)	٥٠٠٠	٥٠٠٠	(٥٠٠٠)	صفر	صفر

(1) Donald A. Leslie On. Cit. P. 92.

ومن هذا الجدول يتضح أن الأخطاء فى مخزون أول المدة لها أثر عكسى على صافى الدخل عن المدة أما الأخطاء فى مخزون آخر المده فعلاقتها بصافى الدخل علاقة طردية. ولهذا ففى الحالة (٥) والحالة (٦) فإنه بالرغم من وجود أخطاء فى أول المده وأخطاء فى آخر المده الا أن أثرهما المجمع أصبح مساوياً للصفر.

والجدول التالى يبين حالات آخرى :

	نفس قيمة الخطأ واختلاف الاتجاه		اختلاف قيمة الخطأ فى نفس الاتجاه		اختلاف فى قيمة الخطأ والاتجاه	
	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
صافى الخطأ فى مخزون أول المده	٥٠٠٠	(٥٠٠٠)	١٥٠٠٠	(٢٠٠٠٠)	٢٠٠٠٠	(٢٥٠٠٠)
صافى الخطأ فى مخزون آخر المده	(٥٠٠٠)	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	(٥٠٠٠)	(١٠٠٠٠)	١٠٠٠٠
الاثر على صافى دخل الفترة	(١٠٠٠٠)	١٠٠٠٠	(٥٠٠٠)	١٥٠٠٠	(٣٠٠٠٠)	٣٥٠٠٠

والحالات السابقة تساعدنا فى حل مشكلة المفاضلة بين أيا من الطريقتين. ذلك أننا نرى أنه لا يمكن للمراجع أن يعتمد على الطريقة الأولى وحدها التى ترى الاهتمام فقط بأثر الاخطاء فى أرصدة نهاية الفترة أو أن يعتمد على الطريقة الثانية فقط لأن ذلك قد يكون مضللاً فى بعض الحالات بسبب أن بعض الأخطاء يعادل بعضها الآخر (حالة ٥ ، ٦).

ونرى أن مشكلة المفاضلة بين هاتين الطريقتين يمكن ارجاعها الى مشكلة أكبر وهى الاهتمام بالأثر الفردى للخطأ أو الأهتمام بأثر الخطأ المجمع على بنود أخرى ويمكن أن تكون تلك المشكله أكثر وضوحا اذا ما أمكن التفرقة بين مستوى الثقه Confidence level ومستوى الثقة العام Overall level of Assurance

فمستوى الثقه يحدد للمراجع احتمال صحة النتائج التى توصل إليها من خلال المعاينه

بالنسبه لمجال معين أو مجتمع معين مثل حسابات العملاء أو المخزون وعند تحديد مستوى الثقه فى هذه الحالات يمكن للمراجع أن يأخذ فى إعتباره الأثر الفردى للأخطاء أما مستوى الثقة العام فهو الذى يقوم المراجع بناء على تقديره الشخصى بتقويم مدى تعبير القوائم المالية بصدق المركز المالى ونتائج الأعمال وفى هذه الحاله فإننا نرى أن المراجع عند تقديره لمستوى الثقه العام لابد وأن يأخذ فى إعتباره أثر الخطأ فى بند معين على بنود أخرى وكذلك يهتم بأثر الأخطاء فى قائمة المركز المالى أول الفترة وآخرها على صافى دخل الفترة.

خلاصـــــة

قدمنا فى هذا الجزء مجالات تقدير الأهمية النسبية فى المراجعة وفى الجزء التالى فإننا مثالا على المجالات التى لا تستلزم تقديرا للأهمية النسبية وهى التقديرات المحاسبية التى تشملها القوائم المالية.

****

٢-٤ الأهمية النسبية والتقديرات المحاسبية :

من المعلوم أن كثيراً من المعلومات المحاسبية يتم التوصل اليها عن طريق تقديرات يقوم بها المحاسب بناء على التنبؤ ببعض الأمور التى تحتمل الحدوث فى المستقبل ومنها على سبيل المثال :

- إجراء تقدير للديون التى تعدم فى المستقبل بناء على التنبؤ بمقدار وتوقيت المتحصلات النقدية من العملاء فى المستقبل.
- إجراء تقدير للتقادم فى المخزون.
- تقدير الاستهلاك فى الأصول الثابته.
- المخصصات الأخرى التى تكون لمواجهة خسائر أو التزامات مؤكده أو محتملة الوقوع فى المستقبل ولا يمكن تحديد مبالغها بدقة.

وفى جميع هذه الأحوال فإن القيمة الحقيقية غير معروفه ليس لدى المراجع فقط وانما لدى المحاسب أيضاً حيث يقوم المحاسب بتقديرها على أساس أفضل تقدير شخص ممكن فى ضوء كل المعلومات المتاحه وقت التقدير. ولهذا فإنه يمكن القول بأن المراجع لا يمكنه أن يقدر مستوى للأهمية النسبية للتقديرات المحاسبية وإنما يمكنه أن يقوم بعمل إعادة تقدير لهذه القيم للوصول الى أفضل تقدير ممكن لها وبمقارنة التقدير الذى يصل اليه المراجع بالتقدير الذى قام بإجراؤه المحاسب والقيمه الحقيقية الغير معروفه لكل من المحاسب والمراجع فهى تمثل خطأ قياس فى إعداد القوائم المالية ولا توجد أى معايير للأهمية النسبية يمكن أن تمنع وجود مثل هذه الأخطاء. وكل مايمكن للمراجع عمله هو الحكم على معقولية أو عدم معقولية التقديرات المحاسبية.

خلاصة القول أن المعلومات المحاسبية الوارده فى القوائم المالية والتى يتم التوصل إليها من خلال التقدير الشخصى للمحاسب لا تعد من مجالات تقدير الأهمية النسبية بواسطة المراجع وإنما يستعين المراجع بوسائل المراجعة التحليلية للحكم على معقولية هذه التقديرات. وفى الجزء التالى نقدم أحدى تلك الحالات كنموذج على مايجب على المراجع إتخاذه من إجراءات حيالها.

٢-٤-١- مخصص الديون المشكوك فيها كأحد التقديرات المحاسبية

يعتبر تقدير مخصص الديون المشكوك فيها أحد الامثله الهامه للبنود التى يتم تقديرها بواسطة المحاسب وعلى هذا فإن المراجع عند مراجعته هذه البنود لن يستطيع اجراء

تقدير شخصى للأهمية النسبية للأخطاء التى تحتويها هذه التقديرات وإنما عليه أن يستعين بوسائل أخرى تحدد له معقولية هذه التقديرات وليس مقدار ماتحتويها من أخطاء وتوفر أساليب المراجعة التحليلية الكثير من الوسائل التى يمكن للمراجع بها أن يحدد مدى معقولية التقديرات المحاسبية. وفى هذا المثال الذى توضحه سوف نبين إمكانية إستخدام سلاسل ماركوف Markov Chains للحكم على معقولية رقم مخصص الديون المشكوك فيها.

فى إحدى الشركات أمكن للمراجع إستخلاص المعلومات التالية
عن أرصدة حسابات العمـلاء

أرصدة جديدة	٣ر٠٠٠ر٠٠٠
أرصدة أعمارها ٣٠ يوم	١ر٠٠٠ر٠٠٠
أرصدة أعمارها ٦٠ يوم	٥٠٠ر٠٠٠
أرصدة أعمارها أكثر من ٦٠ يوم	٣٠٠ر٠٠٠
اجمالى رصيد العملاء	٤ر٨٠٠ر٠٠٠

وقد وجد المراجع أن ادارة الشركة قد حددت مبلغ ١٠٠ر٠٠٠ كمخصص للديون المشكوك فيها.

وللحكم على معقولية هذا الرقم فقد أمكن للمراجع من خلال عينات قام بمتابعتها أن يحدد الاحتمالات التالية لتحميل الديون

عمـر الديـون	نسبة تحصيلها فى كل شهر
أرصدة جديدة	٨٥٪
أرصدة أعمارها ٣٠ يوم	٧٥٪
أرصدة أعمارها ٦٠ يوم	٦٠٪
أرصدة أعمارها أكثر من ٦٠ يوم	٥٠٪

وقد وجد المراجع أيضاً أن الأرصدة التى اعمارها أكثر من ٦٠ يوم يعدم منها ٥٪ فى نفس الشهر كديون معدومه.

ففى ضوء هذه البيانات فما هو مقدار الديون المشكوك فيها الأكثر معقولية.

يمكن الوصول الى هذا الرقم بإتباع الخطوات التالية :

أولا: اعداد مصفوفة الاحتمالات

وتبين تلك المصفوفة الاحتمالات المختلفة لكل فئه من فئات الديون فى خلال كل شهر وهى لا تخرج عن الاحتمالات التالية :

١. احتمال التحصيل فى نفس الشهر.
٢. احتمال بقاء الدين كما هو للشهر التالى.
٣. بالنسبة للديون التى مضى عليها أكثر من ٦٠ يوم فهى تتعرض لثلاثة إحتمالات:
   أ. جزء منها يتم تحصيله.
   ب. جزء يبقى بدون تحصيل.
   جـ. جزء آخر سوف يتم إعداده (٥٪) أى أن حالة إعدام الدين لن تتحقق الا بعد فوات ٦٠ يوم من عمر الدين.

ولهذا تأخذ المصفوفة الشكل التالى :

أعمار الديون	احتمال التحصيل والاعدام		احتمال عدم التحصيل وانتقال الدين من عمر لأخر			
	تحصيل	اعدام	جديدة	٣٠ يوم	٦٠ يوم	اكثر من ٦٠ يوم
أرصدة جديدة	٨٥٪	—		١٥٪		
أرصدة عمرها حتى ٣٠ يوم	٧٥٪		—		٢٥٪	
أرصدة عمرها فى ٦٠ يوم	٦٠٪		—			٤٠٪
أرصدة عمرها أكثر من ٦٠ يوم	٥٠٪	٥٪				٤٥٪

ثانيا : تحديد القدر المحصل وغير المحصل من كل فئه

(١) الأرصدة الجديده (٣٠٠٠٠٠ر٣)

الفترة	المبلغ فى بداية الفترة	المتحصلات المتوقعة		الديون المعدومة المتوقعة		الباقى
		نسبة	مبلغ	نسبة	مبلغ	
١	٣٠٠٠٠٠ر٠٠٠ر	٨٥٪	٢٥٥٠٠٠٠	—	—	٤٥٠٠٠٠
٢	٤٥٠٠٠ر٠٠٠	٧٥٪	٣٣٧٥٠٠	—	—	١١٢٥٠٠
٣	١١٢٥٠٠	٦٠٪	٦٧٥٠٠	—	—	٤٥٠٠٠
٤	٤٥٠٠٠	٥٠٪	٢٢٥٠٠	٥٪	٢٢٥٠	٢٠٢٥٠
٥	٢٠٢٥٠	٥٠٪	١٠١٢٥	٥٪	١٠١٢	٩١١٣
٦	٩١١٣	٥٠٪	٤٥٥٦	٥٪	٤٥٦	٤١٠١
٧	٤١٠١	٥٠٪	٢٠٥١	٥٪	٢٠٥	١٨٤٥
٨	١٨٤٥	٥٠٪	٩٢٣	٥٪	٩٢	٨٣٠
٩	٨٣٠	٥٠	٤١٥	٥٪	٤٢	٣٧٣
١٠	٣٧٣	٥٠	١٨٦	٥٪	١٩	١٦٨
١١	١٦٨	٥٠	٨٤	٥٪	٨	٧٦
١٢	٧٦	٥٠	٣٨	٥٪	٤	٣٤
١٣	٣٤	٥٠	١٧	٥٪	٢	١٥
١٤	١٥	٥٠	٧	٥٪	٣	٥
١٥	٥		٣		٢	
المجموع			٢ر٩٩٥ر٩٠٥		٤٠٩٥	
النسبه			٩٩ر٨٦٪		١٤ر٪	

(٢) الأرصدة التى عمرها ٣٠ يوم (...ر...ر١)

الفترة	المبلغ فى بداية الفترة	المتحصلات المتوقعة		الديون المعدومة المتوقعة		الباقى فى نهاية الفترة
		نسبة	مبلغ	نسبة	مبلغ	
١	...ر...ر١	٧٥٪	٧٥....	—	—	...ر٢٥.
٢	...ر٢٥.	٦٠٪	...ر١٥.	—	—	...ر١٠.
٣	...ر١٠.	٥٠٪	...ر٥.	—	—	٤٥...
٤	٤٥...	٥٠٪	٢٢٥..	٥٪	٢٢٥.	٢.٢٥.
٥	٢.٢٥.	٥٠٪	١٠١٢٥	٥٪	١.١٢	٩١١٣
٦	٩١١٣	٥٠٪	٤٥٥٧	٥٪	٤٥٦	٤١.٢
٧	٤١.٢	٥٠٪	٢.٥١	٥٪	٢.٥	١٨٤٦
٨	١٨٤٦	٥٠٪	٩٢٣	٥٪	٩٢	٨٣.
٩	٨٣.	٥٠٪	٤١٥	٥٪	٤٢	٣٧٤
١٠	٣٧٤	٥٠٪	١٨٦	٥٪	١٩	١٦٨
١١	١٦٨	٥٠٪	٨٤	٥٪	٨	٧٦
١٢	٧٦	٥٠٪	٣٨	٥٪	٤	٣٤
١٣	٣٤	٥٠٪	١٧	٥٪	٢	١٥
١٤	١٥	٥٠٪	٧	٥٪	٣	٥
١٥	٥	٥٠٪	٣		٢	
اجمالى			٩٩.٩٠٧		٩.٩٣	
نسبه			٩٩ر٠٦٪		١٤ر٪	

(٣) الأرصدة التى حتى ٦٠ يوم (٠٠ر٠٠٥)

الفترة	المبلغ فى بداية الفترة	المتحصلات المتوقعة		الديون المعدومة المتوقعة		الباقى فى نهاية الفترة
		نسبة	مبلغ	نسبة	مبلغ	
١	٠٠٠ر٠٠٥	٦٠٪	٠٠٠ر٠٠٣	—	—	٠٠٠ر٠٠٢
٢	٠٠٠ر٠٠٢	٥٠٪	٠٠٠ر٠٠١	٥٪	٠٠٠٥	٠٠٠٩٥
٣	٠٠٠٩٥	٥٠٪	٠٠٤٧٥	٥٪	٠٤٧٥	٠٤٢٧٥
٤	٠٤٢٧٥	٥٠٪	٢١٣٧٥	٥٪	١٢٣٧	١٩٢٣٨
٥	١٩٢٣٨	٥٠٪	٩٦١٩	٥٪	٩١٢	٨٦٥٧
٦	٨٦٥٧	٥٠٪	٤٣٢٨	٥٪	٤٣٣	٣٨٩٥
٧	٣٨٩٥	٥٠٪	١٩٤٧	٥٪	١٩٤	١٧٥٣
٨	١٧٥٣	٥٠٪	٨٧٦	٥٪	٨٧	٧٨٩
٩	٧٨٩	٥٠	٣٩٤	٥٪	٤٠	٣٥٤
١٠	٣٥٤	٥٠	١٧٧	٥٪	١٧	١٦٠
١١	١٦٠	٥٠	٨٠	٥٪	٨	٧٢
١٢	٧٢	٥٠	٣٦	٥٪	٤	٣٢
١٣	٣٢	٥٠	١٦	٥٪	٢	١٤
١٤	١٤	٥٠	٧	٥٪	٢	٥
١٥	٥		٣		٢	—
الاجمالى			٤٨٦٣٥٨		١٣٦٤٢	
النسبه			٩٧٫٢٧٪		٢٫٧٣٪	

(٤) الأرصدة التى عمرها أكثر من ٦٠ يوم (٣٠٠ر٠٠٠ جنيه)

الفترة	المبلغ	المتحصلات المتوقعة		الديون المعدومة المتوقعة		الباقى فى نهاية الفترة
		نسبة	مبلغ	نسبة	مبلغ	
١	٣٠٠ر٠٠٠	٥٠٪	١٥٠ر٠٠٠	٥٪	١٥٠٠٠	١٣٥٠٠٠
٢	١٣٥ر٠٠٠	٥٠٪	٦٧٥٠٠	٥٪	٦٧٥٠	٦٧٥٠
٣	٦٧٥٠	٥٠٪	٣٣٧٥	٥٪	٣٣٧	٢٧٣٣٨
٤	٢٧٣٣٨	٥٠٪	١٣٦٦٩	٥٪	١٣٦٧	١٢٣٠٢
٥	١٢٣٠٢	٥٠٪	٦١٥١	٥٪	٦١٥	٥٥٣٦
٦	٥٥٣٦	٥٠٪	٢٧٦٨	٥٪	٢٧٧	٢٤٩١
٧	٢٤٩١	٥٠٪	١٢٤٥	٥٪	١٢٤	١١٢١
٨	١١٢١	٥٠٪	٥٦٠	٥٪	٥٦	٥٠٤
٩	٥٠٤	٥٠٪	٢٥٢	٥٪	٢٥	٢٢٧
١٠	٢٢٧	٥٠٪	١١٣	٥٪	١١	١٠٢
١١	١٠٢	٥٠٪	٥١	٥٪	٥	٤٦
١٢	٤٦	٥٠٪	٢٣	٥٪	٣	٢٠
١٣	٢٠	٥٠٪	١٠	٥٪	١	٩
١٤	٩	٥٠٪	٧	٥٪	٢	
المجموع			٢٧٢٧٢٤		٢٧٢٧٦	
النسبه			٩١ر٩٠٪		٩ر٠٩ ٪	

ثالثاً : حساب مخصص الديون المشكوك فيها لرصيد العملاء. ويتم ذلك بتجميع المبالغ المحصلة والمعدومة من كل فئة من تلك الفئات كما يلى :

أعمار الديون	الأرصدة	النسبة المتوقعة لكل من		المبلغ المتوقع للديون المعدومة
		المتحصلات ٪	الديون المعدومة ٪	
الأرصدة الجديدة	٣ر٠٠٠ر٠٠٠	٩٩ر٨٦	١٤ر	٤٠٩٥
حتى ٣٠ يوم	١ر٠٠٠ر٠٠٠	٩٩ر٠٩	٩١ر	٩٠٩٣
حتى ٦٠ يوم	٥٠٠ر٠٠٠	٩٧ر٢٧	٢ر٧٣	١٣٦٤٢
أكثر من ٦٠ يوم	٣٠٠ر٠٠٠	٩٠ر٩١	٩ر٠٩	٢٧٢٧٦
	٤ر٨٠٠ر٠٠٠			٥٤١٠٦

ومن هذا يتضح أن التقدير المعقول لمخصص الديون المشكوك فيها هو مبلغ ٥٤١٠٦ أى بنسبة ١ر١٢٧٪ من رصيد الحساب الإجمالى للعملاء. وعلى هذا فإن مهمة المراجع بالنسبة لمخصص الديون المشكوك فيها كرقم محاسبى قام المحاسب بتقديره لاتتناول تقدير الأهمية النسبية للأخطاء فى التقدير وإنما ترمى فقط الى تحديد مدى معقولية هذا التقدير فإذا كانت الشركة قد قدرت مخصص الديون المشكوك فيها بمبالغ أكبر من ذلك فإن عليه أن يصر على تحويل تلك الزيادة الى الإحتياطى وإذا كان التقدير أقل من ذلك فإن عليه أن يلفت نظر الإدارة لعدم كفاية مخصص الديون المشكوك فيها وإلا فإنه يضع التحفظ المناسب فى تقريره.

* * * *

خلاصة ونتائج البحث

من خلال تلك الدراسة يمكن لنا أن نحدد أنه يمكن بلورة النتائج التالية :

١. هناك إتجاه لتحديد مفهوم الأهمية النسبية فى مجال المحاسبة يقوم على توفير المزيد من التفاصيل والمعلومات فى القوائم المالية خافاً لما كان سائداً من قبل من إتجاه يدعو إلى الإجمال والتلخيص والدليل على ذلك أن توصيات المعهد الأمريكى للمحاسبين بخصوص المعلومات الواجب الإفصاح عنها عن الوحدات الفرعية للمنشأة قد أشار صراحة الى مفهوم مراكز الربحية الذى أفرزه الفكر المحاسبى المتعلق بالمساءلة المحاسبية والتى ظهرت أساساً لتلبية حاجة الإدارة داخل المنشأة لتقويم الأداء. ويبدو أن الاعتماد على مفهوم مراكز الربحية لتوفير المعلومات لمستخدمى القوائم المالية خارج المنشأة هو مؤشر لتوسيع نطاق تلك المساءلة المحاسبية لكل تشمل العلاقة بين إدارة المنشأة وأصحاب المصلحة فيها.

٢. إن السبب فى هذا التحول فى مفهوم الأهمية النسبية فى مجال المحاسبة هو تزايد حاجة قراء القوائم المالية للحصول على معلومات عن المنشأة لإتخاذها أساساً للتنبوء وإتخاذ القرارات وقد تم هذا التحول فى مفهوم الأهمية النسبية فى المحاسبة لتحقيق رغبات وحاجات قراء القوائم المالية أصحاب المصلحة فى المنشأة - من المعلومات.

٣. إذا كان إتخاذ المراجع لقرارات الأهمية النسبية فى مجال المراجعة لايتناول فقط عملية إعداد التقرير وإنما تمتد قرارات تحديد الأهمية النسبية على جميع مراحل عملية المراجعة إبتداء من التخطيط والتنفيذ حتى إعداد التقرير. وتتفق مع الإجماع السائد على أن قرارات تحديد مستوى الأهمية النسبية هى عملية تقدير شخصى مبنى للمراجع.

٤. قدمنا من خلال هذا البحث مهنجاً للتقدير الشخصى للأهمية النسبية يأخذ فى الحسبان عنصراً لم يلق العناية الكافية فى هذا المجال وهو الإستخدامات المحتملة للمعلومات بواسطة قراء القوائم المالية وكذلك ظروف المنشأة. وقد كانت النتيجة الواضحة لأخذ هذا العنصر فى الحسبان هو أنه يمكننا القول أنه لايمكن الإعتماد على أساس وحيد لتقدير الأهمية النسبية مثل صافى الدخل فعند إختيار هذا الأساس من بين الأسس المتعددة يجب تقدير ماهية الإستخدامات المحتملة للمعلومات.

٥. قدمنا أيضاً من خلال هذا البحث تقديراً لعدد من العوامل الأخرى التى تؤثر وتتأثر بعملية تقدير الأهمية النسبية وهى نظم الرقابة الداخلية ومراجعةالعمليات والأرصدة ومن خلال ذلك اتضح لنا أنه من المفيد الإرتكان الى القيم النقدية كأساس لتقدير الأهمية النسبية بدلاً من الوحدات الطبيعية.

٦. حددنا أيضاً أنه يمكن عند تقدير الأهمية النسبية النظر إلى الأثر الفردى لأى خطأ عند تحديد مستوى الثقة لأى مجال منفرد أما عند تقدير مستوى الثقة العام للقوائم المالية فلابد من الأخذ فى الحسبان الآثار التراكمية للأخطاء.

٧. قدمنا فى نهاية البحث تحديداً للمجالات التى لاتشملها قرارات تقدير الأهمية النسبية وهى التى تتناول التقديرات المحاسبية وقدمنا البديل لذلك والذى يقوم على إتباع أحد أساليب المراجعة التحليلية لتحديد معقولية التقديرات المحاسبية للحكم عليها وليس تحديد أهميتها النسبية.

المراجـــع

* American Instuite of Cerrified Public Accountants, Financial Accounting Standards Board "Accounting Standards".
* American Instuite of Certified Public Accountants "Condification of Statements on Auditing Standards" 1981.
* Alvin, A. Arens & James, K. Loebbecke: "Applications of Statistical Sampling to Auditing" Prentice-Hall, Inc. NJ, 1981.
* Boatsman, J.R. and J.C. Robertson: Policy-Capturing on Selected Materiality Judgments" The Accounting Review (April, 1974).
* Donald, H.; Taylor & G. William Glezen: "Auditing-Integrated Concepts and Procedures" John Wiley & Sons Inc., 1979.
* Donald, A.; Leslie: "Materiality in auditing (Some of the Issues) in Symposium on Auditing Research-University of Illinois - Urbana - Champaign, 1977.
* Financial Accounting Standards Board. Discussion Memorandum: An Analysis of Issues Related to Criteria for Determining Materiality (FASB, 1975).
* Herbert Arkin: "Handbook of Sampling for Auditing and Accounting. Sed. Ed. Mc. Graw-Hill Inc., 1974.
* Lewis, B.L.: "Expert Judgement in Auditing. An Expected Utility Approach" Journal of Accounting Research (Autum, 1980).
* Messier, W.F. Jr.: "The effect of Experience and Firm Type on Materiality / Disc Losure Judgemtns". Journal of Accounting Research (Autum, 1983).
* Moriarity, S. and Barron, F.M.: "Modling the Materiality Judgments of Audit Partners" Journal of Accounting Research (Autum, 1976).

* Ward, B.M.: "An Investigation of the Materiality Construct in Auditing" Journal of Accounting Research (Spring, 1976).

* Woolsey, S.M.: "Approach to Solving the Materiality Problem". Journal of Accounting (March, 1973).

* William, L.; Felix, Jr and James, L.: Good Fellow "Audit Tests for Internal Control Reliance", Symposium on Auditing Research, University of Illinois at Urbana-Champaign, 1979.